Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 439-444
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

National identity between the social contract and political stability: An approach based on the thought of John Locke

Raga Khalid Hamad Othman*
Department of Philosophy, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Libya
*Email (for reference researcher): raja.khalid@omu.edu.ly

الهوية الوطنية بين العقد الاجتماعي والاستقرار السياسي: مقاربة في فكر جون لوك

رجاء خالد حمد عثمان
قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا

تاريخ الاستلام: 10-06-2026، تاريخ القبول:20-08-2026، تاريخ النشر22-08-2026

Abstract
This study examines the relationship between national identity, the social contract, and political stability from the perspective of John Locke, who developed a political theory based on the social contract, natural rights, and the legitimacy of government. The study aims to analyze how national identity is formed within the framework of the social contract and to demonstrate its impact on achieving political stability.
The study concludes that national identity is not a fixed concept, but rather a direct result of the success of the social contract in achieving justice and guaranteeing rights, and that political stability is linked to the legitimacy of government and public satisfaction with it. The study also affirms that John Locke's thought provides a coherent theoretical framework for understanding the relationship between these concepts in the contemporary political context, making it an important reference for analyzing issues of the state and society.

Keywords: John Locke, political stability, national identity, social contract.

الملخص
تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي من منظور جون لوك، الذي وضع نظرية سياسية قائمة على العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية وشرعية الحكومة. وتهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تشكل الهوية الوطنية في إطار العقد الاجتماعي، وبيان أثرها في تحقيق الاستقرار السياسي.
وتخلص الدراسة إلى أن الهوية الوطنية ليست مفهوماً ثابتاً، بل هي نتاج مباشر لنجاح العقد الاجتماعي في تحقيق العدالة وضمان الحقوق، وأن الاستقرار السياسي مرتبط بشرعية الحكومة ورضا المجتمع عنها. كما تؤكد الدراسة أن فكر جون لوك يقدم إطاراً نظرياً متماسكاً لفهم العلاقة بين هذه المفاهيم في السياق السياسي المعاصر، مما يجعله مرجعاً هاماً لتحليل قضايا الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: جون لوك، الاستقرار السياسي، الهوية الوطنية، العقد الاجتماعي.

المقدمة

تشكل الهوية الوطنية أساس الدولة الحديثة، والإطار العام الذي تأسس وتبنى ضمنه العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة السياسية. مع ذلك، لا تنشأ هذه الهوية بمعزل عن سياقها، بل على العكس، فهي تؤسس ضمن سياق نظري وعملي مرتبط بمفهوم العقد الاجتماعي، الذي بدوره يحدد طبيعة السلطة وشرعيتها وحدودها. في هذا السياق، يبرز فكر جون لوك كأحد أهم فلسفة ومنظّري العقد الاجتماعي الليبرالي. ربط لوك شرعية السلطة برضا المحكومين، وجعل حماية الحقوق الطبيعية أساساً للاستقرار السياسي.
في هذا السياق الذي حدده جون لون، تتقاطع الهوية الوطنية مع مفهومي الشرعية السياسية والاستقرار وربما تصل إلى حد التشابك. لكن غياب التوافق على عقد اجتماعي عادل غالباً ما يضعف الشعور بالانتماء الوطني، ويثير أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع. لكن بالرغم من ذلك يرى لوك أن إرساء هذا العقد يساهم في تعزيز الشعور بالانتماء وتحقيق الاستقرار القائم على القبول الطوعي، لا على الإكراه.
لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال تحليل فكر جون لوك وتحديد مدى ملاءمة مفهومه النظري لشرح التحديات المعاصرة لتشكيل الهوية الوطنية في الدول الحديثة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 439-444
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

أهداف البحث:

1. تحليل مفهوم الهوية الوطنية وعلاقتها بالعقد الاجتماعي في الفكر السياسي.
2. توضيح الأسس النظرية للعقد الاجتماعي عند جون لوك.
3. بيان العلاقة بين العقد الاجتماعي والاستقرار السياسي.
4. دراسة دور العقد الاجتماعي في تعزيز الهوية الوطنية.
5. تقييم تطبيق مفهوم لوك في السياق السياسي الراهن.

إشكالية البحث:

سنناقش في البحث المطروح ما يلي:

1. ما طبيعة العلاقة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي.
2. كيف أسهم فكر جون لوك في صياغة مفهوم الشرعية السياسية.
3. إلى أي مدى يؤثر العقد الاجتماعي على تحقيق الاستقرار السياسي.
4. هل يؤدي ضعف العقد الاجتماعي إلى زوال الهوية الوطنية.
5. ما حدود صلاحية نظرية جون لوك في تفسير الأزمات السياسية المعاصرة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختياره كونه الأنسب لطبيعة الموضوع. المنهج الوصفي يستخدم لاستكشاف مفاهيم أساسية كالهوية الوطنية، والعقد الاجتماعي، والاستقرار السياسي، كما تظهر في الفكر السياسي، ولا سيما في أعمال جون لوك. أما المنهج التحليلي، فيسعى إلى تحليل هذه المفاهيم، وتحديد روابطها، وتقييمها في ضوء الواقع السياسي المعاصر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي

هذا المبحث يقدم إطاراً نظرياً للدراسة، ويطرح المفاهيم الأساسية ويعرفها ويحلّل علاقاتها، مستنداً إلى الأدبيات العربية المعاصرة التي تناولت هذه القضايا في سياقات مختلفة.

تعرّف الهوية الوطنية بأنها منظومة من القيم والرموز والروابط التي تُعطي الأفراد شعوراً بالانتماء إلى مجتمع سياسي مشترك، وتساهم في تكوين وعي جماعي داخل الدولة. ولا تقتصر الهوية الوطنية على بعدها الثقافي فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً سياسياً مباشراً في تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعيين. (الزعبي، 2021، ص. 32) وقد وجدت الدراسات أن قوة الهوية الوطنية ترتبط ارتباطاً إيجابياً ووثيقاً بدرجة الاستقرار السياسي، إذ إنها قادرة على تعزيز الولاء والشعور بالانتماء، والحدّ من الصراعات الداخلية. (العلوي، 2025، ص. 43) وفي هذا السياق، يمكن ربط ذلك بفكرة جون لوك القائلة بأن الهوية السياسية لا تتحقق إلا من خلال قبول الأفراد للسلطة، وهو ما يشكّل الأساس النفسي والسياسي للهوية الوطنية.

من جهة أخرى، العقد الاجتماعي يمثل إطاراً نظرياً يفسر من خلاله نشأة الدولة وتنظيم العلاقات بين الحكام والمحكومين. وهو يقوم على فكرة التنازل الطوعي عن بعض الحقوق لضمان الأمن والحقوق الأساسية . (فخري، 1959، ص. 65)

وقد طور جون لوك هذا المفهوم مؤكداً أن السلطة السياسية تستمد شرعيتها من رضا الأفراد، وأن وظيفتها الأساسية هي حماية الحقوق الطبيعية، ولا سيما الحرية والملكية.

وتؤيد الدراسات هذا الرأي، إذ تظهر دراسات عديدة أن العقد الاجتماعي الحديث لم يعد مجرد مفهوم فلسفي، بل أصبح آلية عملية لتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع على أساس المشاركة والعدالة، مما يُسهم في الحد من النزاعات وإرساء شرعية سياسية مستقرة. (الهداجي، 2014، ص. 76)

أما الاستقرار السياسي، فهو يُفهم ضمن هذا السياق، على أنه حالة من التوازن والاستمرارية ضمن نظام سياسي قائم على الشرعية والتوافق الاجتماعي، وليس مجرد غياب الصراع الظاهر. وقد أظهرت دراسات أن الاستقرار الحقيقي يرتبط بوجود عقد اجتماعي فعّال وهوية وطنية موحدة، إذ يُهدد ضعف أحدهما الآخر. (إدريسي، 2025، ص. 54)

وأشارت دراسة حول الهوية والمواطنة في دول المغرب العربي إلى أن غياب هوية وطنية موحدة يؤدي إلى أزمات مدنية ويقوض استمرارية الدولة واستقرارها. ولذلك، فإن العلاقة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي علاقة تكاملية، حيث يعد كل عنصر شرطاً أساسياً لفعالية العناصر الأخرى في بنية الدولة الحديثة. (زيان، 2021، ص. 43)

بناءً على ما طرحناه أعلاه، يمكننا التعمق بنقاش دراسة مفهوم العقد السياسي، وهو مفهوم أساسي في فكر جون لوك. فبالنسبة للوك، لا يقتصر العقد الاجتماعي على كونه اتفاقاً نظرياً ترسيه الدولة، بل هو عملية مستمرة تتجدد من خلال قبول الأفراد لشرعية السلطة.

ولا يتحقق هذا القبول عبر الآليات القانونية فحسب، بل أيضاً من خلال إدراك الفرد أن الدولة تمثله وتحمي حقوقه، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قوة الهوية الوطنية. فكلما كان العقد أقوى، ازداد الشعور بالانتماء، والعكس صحيح . (الهداجي، 2014، ص. 54)

في هذا السياق، يبرز مفهوم "الشرعية القائمة على النتائج" كامتداد حديث لفكر لوك. فلم يعد كافياً أن تستند السلطة إلى عقد اجتماعي نظري، بل يجب ترجمة هذا الاتفاق إلى سياسات تضمن العدالة وتكافؤ الفرص. وتظهر دراسات أن عجز الدولة عن أداء هذه الوظائف يؤدي إلى فقدان الثقة، وضعف الهوية الوطنية، وظهور هويات فرعية بديلة. يتفق هذا بوضوح مع تحذيرات لوك بشأن فقدان الشرعية عندما لا تتم حماية الحقوق.

يرتبط فكر لوك أيضاً بمفهوم "المواطنة الفاعلة"، حيث لا ينظر إلى الفرد كعنصر سلبي داخل الدولة، بل كمشارك في الحفاظ على العقد الاجتماعي. ويعزز هذا المنظور فكرة أن الاستقرار السياسي ليس مجرد نتيجة لإرساء النظام، بل هو نتاج تفاعل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ديناميكي بين الدولة والمجتمع. وتؤكد الأدبيات المعاصرة أن المجتمعات التي تتبنى نماذج المواطنة التشاركية تحقق استقراراً دائماً لأنها تقوم على المشاركة، لا على استبعاد الهوية الوطنية. (زيان، 2021، ص. 61)

كما لا يمكن دراسة العلاقة بين الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي بمعزل عن التغيرات التي طرأت على المفهوم الحديث للدولة، لا سيما تلك المرتبطة بالعولمة وتفاقم الأزمات الداخلية في العديد من المجتمعات. في هذا السياق، لم تعد الهوية الوطنية ثابتة، بل أصبحت بناءً ديناميكياً يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على تجديد عقدها الاجتماعي بما يتوافق مع تطلعات مواطنيها. ويستند هذا المنظور إلى فكر جون لوك، الذي تصور العقد الاجتماعي لا كحدث تاريخي مكتمل، بل كعملية مستمرة قائمة على الاتفاق والتجديد الضمني للعلاقة بين الحكام والمحكومين(المحمداوي، 2015، ص. 43).

وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الهوية الوطنية في بعدها السياسي وثيقة الصلة بمفهوم الثقة المؤسسية، أي مدى ثقة الأفراد في مؤسسات الدولة وقدرتها على التعبير عن مصالحهم وتحقيقها. فعندما يرى المواطنون أن الدولة تنفذ العقد الاجتماعي بنزاهة، يتعزز شعورهم بالانتماء، وتتحول الهوية الوطنية من مجرد شعار إلى ممارسة يومية. إذا فقدت هذه الثقة، فإن الهوية الوطنية تضعف وتصبح عرضة للتفكك في مواجهة الوحدات الفرعية الدينية أو العرقية أو الإقليمية.

في هذا السياق، نستشف أن أحد أهم أسباب عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول لا يكمن فقط في ضعف المؤسسات، بل أيضاً في اختلال التوازن بين الحقوق والواجبات ضمن العقد الاجتماعي. تتوافق هذه الحجة تماماً مع مفهوم جون لوك القائل بأن أي حكومة تعجز عن حماية الحقوق الطبيعية تفقد شرعيتها، مما يفتح الباب أمام معارضة مشروعة من المجتمع. وبالتالي، لا يمكن فهم الاستقرار السياسي ببساطة على أنه غياب الصراع، بل كنتيجة لعقد اجتماعي فعال يحقق مستوى مقبولاً من العدالة. (إدريسي، 2025، ص. 12)

علاوةً على ذلك، أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى تحدٍ إضافي، يتمثل في اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع. وقد دفع هذا إلى إعادة النظر في مسألة الهوية الوطنية، هل يمكن للدولة أن تستمر في تمثيل أساس موحد لجميع مواطنيها؟ هنا، تبرز أهمية فكر جون لوك مرة أخرى. فمفهومه، القائم على أولوية الفرد وحقوقه، يوفر إطاراً نظرياً لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بطريقة شاملة، دون استبعاد أي فئة من فئات المجتمع. وهذا بدوره يعزز إمكانية تشكيل هوية وطنية شاملة تحتضن التنوع، بدلاً من أن تصبح أداة للإقصاء.

من منظور آخر، يمكن ربط هذه المسألة بمفهوم الاستقرار السياسي المستدام، الذي لا يقوم فقط على التوازنات الأمنية أو السيطرة السياسية، بل أيضاً على أساس اجتماعي متين يدعم النظام السياسي. فالدول التي تنجح في إرساء عقد اجتماعي قائم على المشاركة والشفافية تكون أكثر استعداداً لمواجهة الأزمات، لأنها تمتلك رأس مال اجتماعياً متجسداً في ثقة مواطنيها. وهذا ما أشار إليه لوك ضمنياً عندما ربط شرعية السلطة واستمراريتها بالتزامها بخدمة المجتمع. (تومي، 2011، ص. 54)

علاوةً على ذلك، تكشف إعادة تفسير فكر لوك في سياق معاصر عن أهمية الانتقال من مفهوم "المواطن الخاضع" إلى مفهوم "المواطن المشارك"، حيث لا يقتصر دور الفرد على طاعة القانون، بل يمتد ليشمل المشاركة في صياغة السياسات العامة. هذا التحول يعزز تماسك الهوية الوطنية، إذ يمنح الأفراد شعوراً حقيقياً بالانتماء والمساهمة في بناء الأمة. أكدت الدراسات الحديثة التي أجريت على العالم العربي أن المجتمعات التي تتبنى هذا النموذج التشاركي تحقق مستويات أعلى من الاستقرار مقارنة بتلك القائمة على الإقصاء أو التهميش. (لوك، 2014، ص. 12)

في ضوء ما سبق، يتضح أن العلاقة بين الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي ليست بسيطة ولا خطية، بل معقدة، إذ تتضمن عوامل سياسية واقتصادية وثقافية مترابطة. ومع ذلك، تشترك جميعها في مسألة الشرعية، التي تشكل الرابط الأساسي بين هذه المفاهيم. فعندما تكون السلطة شرعية في نظر المواطنين، يتعزز الشعور بالانتماء الوطني والاستقرار السياسي. وعلى النقيض، عندما تهدم هذه الشرعية، تتزعزع الهوية الوطنية أولاً، ثم الاستقرار السياسي.

لذا، يمكن القول إن الرجوع إلى فكر جون لوك لتحليل هذه القضايا ليس مجرد استحضار تاريخي، بل هو إطار نظري لا يزال وثيق الصلة بفهم العديد من المشكلات المعاصرة. ففكر لوك، على الرغم من بساطته، يرسي الأساس لعلاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، تقوم على الحرية والحقوق والوئام؛ وهذه العناصر تُشكل أساس أي عمل يهدف إلى بناء دولة مستقرة وهوية وطنية موحدة.

المبحث الثاني: الهوية الوطنية بين العقد الاجتماعي والاستقرار السياسي في فكر جون لوك

تعتبر أفكار جون لوك أحد أهم الأسس النظرية لفهم العلاقة الجدلية بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي. لا ينطلق لوك من مفهوم مجرد للسلطة، بل يطوّر رؤية شاملة تضع الفرد وحقوقه في صميم النظام السياسي. وهكذا، تفهم الهوية الوطنية ضمن هذا الإطار ليس فقط كبناء ثقافي، بل أيضاً كمنتج سياسي يرتبط بطبيعة العلاقة التعاقدية بين الحكام والمحكومين، ومدى التزام الحكومة بحماية الحقوق الطبيعية للأفراد. (تومي، 2011، ص. 22)

في نقده لمفهوم الحق الإلهي للملوك، ولا سيما كما صاغه السير روبرت فيلمر، يرفض لوك منح الشرعية المطلقة للسلطة السياسية، مؤكداً أن الحكم يقوم على اتفاق إنساني عقلاني، لا على الأبوية أو الدين. وكما يُبيّن في كتابه "رسالتان في الحكم"، يعتبر لوك أن مساواة العلاقة بين الملك ورعيته بعلاقة الأب بأبنائه خطأ جوهري، فالأولى علاقة سياسية وتعاقدية، بينما الثانية علاقة طبيعية وأخلاقية. (بلخيري، 2022، ص. 19)

لهذا التمييز أهمية عميقة في سياق الهوية الوطنية، حيث أنه يحول الانتماء، وينتقل من التبعية التقليدية إلى خيار واعٍ قائم على القبول والرضا.

يرى لوك أن السلطة السياسية لا يمكن أن تكون امتداداً للسلطة الأبوية، إذ يمتلك الأفراد في المجتمع السياسي حقوقاً غير قابلة للتصرف، أهمها الحرية وحق الملكية. لذا، لا تقوم الهوية الوطنية على التبعية المطلقة، بل على فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ضمن إطار قانوني عادل. وهذا ما يجعل العقد الاجتماعي شرطاً ضرورياً لبناء هوية وطنية حقيقية لا تقوم على الإكراه أو التبعية، بل على التوازن بين السلطة والحرية. (مناع، 2019، ص. 14)

وبهذا المعنى، يختلف مفهوم لوك لحالة الطبيعة عن مفاهيم فلاسفة العقد الاجتماعي الآخرين. فهو لا ينظر إليها كحالة فوضى مطلقة، بل كحالة حرية ومساواة تحكمها قوانين طبيعية قائمة على العقل. ووفقاً لهذا الرأي، يتساوى الأفراد ويتمتعون بالاستقلالية، ولا يحق لأحد التعدي على حياة الآخرين أو ممتلكاتهم. ومع ذلك، ورغم الحرية التي توفرها هذه الحالة، فإنها تبقى عرضة للانهيار بسبب غياب سلطة محايدة لحل النزاعات، لا سيما مع ازدياد الملكية الخاصة وتزايد التنافس عليها. (بلخيري، 2022، ص. 34)

هنا تكمن أهمية العقد الاجتماعي، الذي يمثل الانتقال من حالة الطبيعة إلى مجتمع سياسي منظّم. في هذا النظام، يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم لسلطتين تشريعية وتنفيذية مكلفتين بحماية حقوقهم الأساسية. مع ذلك، ووفقاً للوك، فإن هذا التنازل ليس مطلقاً، بل مشروط بتحقيق هدف مُحدّد "أمن الملكية وحمايتها". إذا فشلت الحكومة في تحقيق هذا الهدف، فإنها تفقد شرعيتها، ويحق للشعب معارضتها وإزاحتها.

هذا المنظور يضفي بعداً ديناميكياً على الهوية الوطنية، رابطاً إياها بوفاء الدولة بالعقد الاجتماعي. فعندما تفي الدولة بالتزاماتها، يتعزز شعور الأفراد بالانتماء، وتترسخ الهوية الوطنية كأساس موحد. وعلى النقيض، عندما تحيد الدولة عن وظيفتها، يتلاشى هذا الشعور بالانتماء، وتظهر أشكال من العزلة السياسية التي قد تهدد استقرار الدولة . (بلخيري، 2022، ص. 72)

يضيف ربط لوك بين الملكية والعمل بعداً اقتصادياً هاماً لفهم الهوية الوطنية. فهو يرى أن الملكية لا تكتسب بالحيازة فحسب، بل بالعمل والجهد أيضاً. يعزز هذا المنظور فكرة العدالة في المجتمع ويقلل من الصراع، مُسهماً بذلك في الاستقرار السياسي. فعندما يشعر الأفراد بأن حقوقهم الاقتصادية محمية، تتعمق صلتهم بالدولة، ويصبح الانتماء الوطني مصلحة مشتركة، لا مجرد رابطة رمزية. (زيون، 2010، ص. 367)

وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي، يرفض لوك فكرة الحكم المطلق، مؤكداً أن وظيفة الحكومة هي تطبيق القانون بعدل وضمان حماية حقوق جميع الناس دون استثناء. هذا يعني أن الاستقرار لا يتحقق بالقوة، بل بالشرعية. فالدولة التي تحترم القانون وتضمن العدالة تكون أكثر استعداداً لتحقيق الاستقرار، لأنها تحظى بثقة مواطنيها. ووفقاً للوك، فإن هذا يجعل العقد الاجتماعي ليس مجرد لحظة محورية، بل آلية مستمرة لتشكيل الشرعية وتجديدها.

كما يقدم فكر لوك مفهوم المقاومة كجزء لا يتجزأ من العقد الاجتماعي، لا كخروج عنه. فإذا تجاوزت الدولة حدودها وانتهكت الحقوق الفردية، يحق للشعب استبدالها بسلطة أخرى أكثر التزاماً بالعقد. هذا الطرح، على الرغم من طبيعته الجذرية، يعكس فهماً عميقاً للعلاقة بين السلطة والمجتمع، ويؤكد أن الاستقرار الحقيقي لا يقوم على القمع، بل على التوازن بين الحقوق والواجبات.

بهذا المعنى، فإن الهوية الوطنية، وفقًا لفكر جون لوك، ليست حقيقة ثابتة، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين الأفراد والدولة، يتحدد بمدى الوفاء بالعقد الاجتماعي. فالدولة التي تنجح في تنفيذ هذا العقد تعزز الوحدة الاجتماعية وتحقق استقرارًا سياسيًا دائمًا. أما الدولة التي تفشل في ذلك، فتواجه خطر التفكك، ليس فقط على مستوى السلطة، بل أيضًا على مستوى الهوية(زيون، 2010، ص. 11). لذا، فإن الرجوع إلى فكر جون لوك لتحليل العلاقة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي، يمكننا من فهم هذه القضايا فهماً أعمق، لا سيما في ضوء التحديات التي تواجه الدول الحديثة. ويظل مفهومه، القائم على الحرية والحقوق والرضا، إطاراً نظرياً صالحاً لتفسير العديد من الأزمات المعاصرة، ويؤكد أن بناء دولة مستقرة أمر مستحيل دون عقد اجتماعي عادل وهوية وطنية موحدة.

على الرغم من أن فكر جون لوك قد أرسى فكرة العقد الاجتماعي كأساس للشرعية السياسية، فإن أهم ما خلصنا إليه في هذه الدراسة هو أن هذا العقد لا يقتصر على تنظيم السلطة، بل يهدف إلى تشكيل الإطار الذي تتشكل ضمنه الهوية الوطنية. ينظر لوك إلى الهوية لا كحقيقة ثقافية سابقة للدولة، بل كنتيجة لعلاقة تعاقدية عادلة تضمن للأفراد حقوقهم الأساسية. وبالتالي، لا تفرض الهوية الوطنية من أعلى، بل تتشكل من أسفل من خلال تفاعل الأفراد مع نظام سياسي يعترف بحريتهم ويحمي مصالحهم. (وقيع الله، 2010، ص. 19)

يمكن تحديد المنهج الأمثل في هذا السياق من خلال ربط ثلاثة مستويات رئيسية: الشرعية، والحقوق، والانتماء. وفقاً للوك، تقوم الشرعية على العقد، أي قبول السلطة نتيجة التزام الأفراد بحماية حقوقهم. تخلق هذه الحماية شعورًا بالثقة يتحول تدريجياً إلى انتماء وطني. لذا، فإن الهوية الوطنية ليست نقطة انطلاق، بل هي نتاج عقد اجتماعي ناجح. وهذا ما يفسر ضعف الهوية الوطنية في بعض الدول، رغم اشتراكها في عناصر ثقافية مشتركة. لا تكمن المشكلة في الثقافة بحد ذاتها، بل في طبيعة العلاقة السياسية بين الدولة والمجتمع . (زعيتر، 2013، ص. 55)

بمعنى آخر، يؤكد فكر لوك على أهمية الحد من السلطة كشرط أساسي للحفاظ على الوحدة الاجتماعية. فالسلطة التي تتجاوز حدودها، أو التي تعامل الأفراد كوسائل لا كغايات، تقوض أسس العقد الاجتماعي، وتجبر الأفراد على إعادة النظر في انتماءاتهم السياسية. وهنا تكمن الصلة المباشرة بين الاستبداد وتدمير الهوية الوطنية، إذ لا يمكن أن ينشأ شعور حقيقي بالانتماء في غياب الحرية. من هذا المنطلق، يكتسب منهج لوك بُعدًا نقديًا، ما يجعله ليس مجرد نظرية تاريخية، بل أداة لفهم الأزمات السياسية المعاصرة.

علاوةً على ذلك، يمكننا منهج جون لوك وفكره من فهم الاستقرار السياسي كنتيجة طبيعية لعقد اجتماعي متوازن، وليس مجرد حالة أمنية مفروضة. يقوم الاستقرار في هذا السياق على ما يمكن تسميته بالقبول الطوعي للنظام السياسي، حيث ينظر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأفراد إلى القوانين كتعبير عن إرادتهم الجماعية. وهذا يختلف جوهرياً عن الاستقرار المفروض، الذي قد يحقق سلاماً مؤقتاً ولكنه يظل هشًا وقابلًا للانهيار عند أول بادرة أزمة. (وقيع الله، 2010، ص. 13)

بهذا المعنى، يمكن القول إن منهج لوك يُقدم رؤية شاملة للعلاقة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي. تستند هذه الرؤية إلى الفكرة الأساسية القائلة بأن الدولة العادلة تُنتج مواطنين فاعلين، وهؤلاء المواطنون بدورهم يضمنون استقرار الدولة. يفسر هذا الترابط كيف يؤثر أي قصور في أحد عناصرها بشكل مباشر على العناصر الأخرى. يؤدي ضعف حماية الحقوق إلى تضاؤل الشعور بالانتماء، وهذا التضاؤل يضعف الاستقرار، مما يديم دورة الأزمات. علاوةً على ذلك، يمكن توسيع هذا المنهج بإدخال مفهوم المواطنة المتساوية، الذي يمثل امتداداً منطقياً لفكر لوك. عندما يشعر الأفراد بالمساواة أمام القانون، ولا تُنتهك حقوقهم لأي سبب، فإن ذلك يعزز اندماجهم ضمن إطار الهوية الوطنية. وبدون هذه المساواة، تفقد الهوية الوطنية طابعها الموحد، وتصبح مجرد أساس شكلي لا يعكس واقع المجتمع. (زعيتر، 2013، ص. 65) في السياق المعاصر، يكتسب هذا النهج أهمية خاصة، نظراً للصعوبات التي تواجهها الدول الحديثة في إدارة التنوع وتحقيق العدالة الاجتماعية. يقدم فكر لوك، رغم انتمائه إلى سياق تاريخي مختلف، أدوات تحليلية تساعد على فهم هذه الصعوبات من خلال التركيز على العلاقة بين الحقوق والشرعية والانتماء. وهذا ما يجعل نهج لوك إطاراً مناسباً لتحليل مسألة الهوية الوطنية في سياق التغيرات السياسية المعاصرة. في نهاية المطاف، لا تكمن مساهمة هذا النهج في شرح العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة فحسب، بل في إعادة بنائها أيضاً، فالهوية الوطنية ليست أمراً مفروغاً منه قبل العقد الاجتماعي، بل هي نتاج له.

والاستقرار السياسي ليس هدفاً مستقلاً، بل هو نتيجة لنجاح هذا العقد الاجتماعي. من هذا المنظور، لا يمكن لأي مشروع لبناء دولة مستقرة أن يتجاهل الحاجة إلى إرساء عقد اجتماعي عادل يشكل أساساً لهوية وطنية موحدة ومستقرة.

الخاتمة:

ختاماً، تحلل هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي والاستقرار السياسي، مستندةً إلى فكر جون لوك، أحد أبرز منظري العقد الاجتماعي في الفكر السياسي المعاصر. وتبين الدراسة أن هذه المفاهيم ليست منفصلة أو مستقلة، بل تتفاعل فيما بينها، حيث يشكل العقد الاجتماعي الأساس الجوهري للهوية الوطنية والاستقرار السياسي.

من منظور لوك، يتضح أن الهوية الوطنية ليست ثابتة أو موجودة مسبقاً، بل هي نتاج مباشر لنجاح العقد الاجتماعي في تحقيق العدالة وضمان الحقوق. علاوةً على ذلك، لا يتحقق الاستقرار السياسي باستخدام القوة أو الإكراه، بل من خلال الشرعية القائمة على الاتفاق الشخصي والثقة في النظام السياسي. وهكذا، يُقدم فكر جون لوك نموذجاً تفسيرياً شاملًا يربط بين الحقوق الفردية والشرعية السياسية والانتماء الوطني ضمن إطار واحد.

وتخلص الدراسة إلى أن أي تغيير في بنية العقد الاجتماعي يؤثر بشكل مباشر على الهوية الوطنية ويُقوّض الاستقرار السياسي، مُبرزةً الترابط الوثيق بين هذه المفاهيم الثلاثة.

النتائج

1. الهوية الوطنية ليست مجرد بناء ثقافي، بل هي أيضاً نتاج سياسي مرتبط بالعقد الاجتماعي.
2. في فكر جون لوك، لا يقوم العقد الاجتماعي على الإكراه، بل على الرضا والحقوق الطبيعية.
3. يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً بشرعية السلطة، وليس فقط بقدرتها على الحفاظ على الأمن.
4. يؤدي ضعف الالتزام بالعقد الاجتماعي إلى تآكل الهوية الوطنية وظهور هويات دون وطنية.
5. يعتبر العقد الاجتماعي وسيطاً في العلاقة بين الهوية الوطنية والاستقرار السياسي.
6. يُقدّم فكر لوك، على الرغم من طابعه التاريخي، نموذجاً تفسيرياً قيّماً لفهم أزمات الدولة الحديثة.

التوصيات:

1. تعزيز مفهوم المواطنة القائم على الحقوق والواجبات ضمن إطار الدولة الحديثة.
2. إعادة بناء العقد الاجتماعي على أساس المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.
3. دعم البحوث التي تربط بين الهوية الوطنية والشرعية السياسية في الفكر المعاصر.
4. تعزيز المؤسسات القانونية التي تضمن حماية الحقوق الطبيعية للأفراد.
5. تجنب المقاربات الأمنية البحتة لفهم الاستقرار السياسي، والتركيز على البُعد الاجتماعي.
6. الاستفادة من الفكر السياسي الكلاسيكي، ولا سيما فكر جون لوك، في تحليل التحديات السياسية المعاصرة.

المراجع

1. بلخيري، سارة .(2022) .*المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي: توماس هوبز، جون لوك، جاك روسو* .الجزائر.
2. تومي، عبد القادر .(2011) .*أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث* (ط1). الجزائر.
3. زعيتر، عادل .(2013) .*العقد الاجتماعي* .دار هنداوي للتعليم والثقافة.
4. الزعبي، زيدون .(2021) .*العقد الاجتماعي وتحديات الهوية في مستقبل سوريا* .دمشق.
5. زيون، ناهدة. (2010). مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر: دراسة في المفهوم والأبعاد .*مجلة حوليات المنتدى*.
6. زيان، محمد. (2021). إشكالية المواطنة في الفكر السياسي الحديث "جون لوك أنموذجاً ."*مجلة الفكر المتوسطي*، *10*(2).
7. إدريسي، محمد .(2025) .*سؤال الهوية عند جون لوك من الجدال اللاهوتي إلى النقاش العلمي* .فاس.
8. المحمداوي، علي .(2015) .*الفلسفة السياسية المعاصرة: من الشموليات إلى السرديات الصغرى* .بيروت.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9. فخري، ماجد .(1959) .*جون لوك في الحكم المدني* .بيروت.
10. مناع، هيثم .(2019) .*المواطن الحديث* .سوريا.
11. لوك، جون .(2014) .*الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو*.
12. الهداجي، هشام .(2014) .*جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي* .بلا دار نشر.
13. وقيع الله، محمد .(2010) .*مدخل إلى الفلسفة السياسية* (ط1). دمشق.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).